خاتمـــــة

بالرغم من تجذر الاعتقاد لدى العديد مـــن دول جنوب وشرق المتوسط العربية بما يتضـــمنه التـــأطير الهيكلي للعلاقة مع أوربا من إيجابيات، إلا أن التـــاريخ من جهة ونمط العلاقات السياسية والاقتصـــادية الـــتي تحكم الطرفين تخدم مـــا ترســـخ في الأذهـــان لـــدى الشعوب، قبل النخب، بأن الغرب يبحث عن مصالحه ولو على حساب آلام الآخرين، مما يعني أن الأســـئلة المشككة في نوايا الشراكات والمبادرات الأوربية حول ما إذا كانت من النوع التعاوني أو تلك التي تصب في خدمة المصالح الاستراتيجية الحيوية ذات الاتجاه الواحد موجودة ضمن مادة النقاش والبحث والتقيـــيم لـــدى النخب السياسية والفكرية العربية. وســـيجد المتـــابع للعلاقات الأوربية العربية بالعموم والمتوســـطي منـــها بالخصوص من يجادل بأن ضوابط التعاون المتبادل وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع قناعـــة الغـــرب بهـــا وفرضها ضمن الشراكات تظل ضمانا لمصالح الطرف

الأقوى، ولا تسعف الطرف الضعيف ما دامت المعادلة التي تحكم العلاقة محكومة بقوى ومؤثرات لا تتغير بمجرد إيمان الغرب بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتضمينها في اتفاقاته الدولية. ولن يتوازن الموقف في ضمير شعوب جنوب وشرق المتوسط مع إصرار رئيس أهم دولة أوربية والمتزعمة لمشروع الشراكة على رفض الاعتذار عن جرائم بلاده في حق شعب عانى أقسى أنواع الاستعمار، بينما يتطوع بالاعتذار للشعب الإسرائيلي على جرائم النازيين بحقه.

يضاف إلى ذلك حقيقة أن المبادرات الأوربية تأتي في معظمها في سياق تعظيم الدور الأوربي عالميا والسعي لتعزيز المصالح الحيوية في مواجهة عالم يتبدل بشكل خطير ويقتضي تبدله وضع استراتيجيات تقوم على ضمان إمدادات الطاقة وضمان أسواق التوزيع...إلخ، وهذه حقيقة يؤيدها الكثير من الباحثين في حقل الدراسات الواقعية وفي تفسير سلوك الدول والتكتلات وحماية مصالحها إلا أنها تلقي بظلالها على العلاقة وتمنع من إمكان تحقق التكامل بضمانة عدم تضييع الحقوق. ثم إن هذه الدوافع عادة ما تأتي بنتائج

مطابقة لها، فلن يكون الدافع ضمان نجاح توسع الاتحاد الأوربي بتوفير المواد الأولية اللازمة وضمان صموده أمام الأقطاب المصادمة في أجواء تنافسية محمومة، لتكون ثمرة الشراكة القائمة على مبدأ التعاون منافع متساوية أو عادلة على أقل تقدير.

من ناحية ثانية فإن سياق تداعيات النظام المتعدد الأقطاب منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي كشف عن حقيقة لا تقبل الجدل وهي توافق حتى المختلفين على ضفتي الأطلنطي في نظرتهم لمركزية فكرة دمج إسرائيل في المنظومة العربية والإسلامية وفي مشروع للتسوية أو مبادرات للشراكة، يتفق في ذلك الأمريكان والأوربيون. ولا يشفع كثيرا للأوربيين تأكيدهم على قيام عملية الدمج على أسس عادلة تقوم على قرارات الأمم المتحدة بخصوص الأراضي المحتلة واللاجئين، وذلك لأن أوربا تتحدث عن الشرعية الدولية ومبدأ العدالة في التسوية غير أنها لا تفعل شيئا أكثر من إقرارها لخطط ومشاريع التسوية التي تصممها الولايات المتحدة والتي لا تخرج عن الرؤى الإسرائيلية. وإسرائيل، كما هو معلوم، لا تعترف بالقرارات الدولية

ولا تحترم القوانين الدولية وتأسس توجهاتها على تسوية لا ضمان فيها لحقوق الشعب الفلسطيني. وإذا أضفت إلى أثر العلاقة التاريخية بين الجنوب والشمال التي فرضت طرفا مهيمنا مستغلا وآخر مستضعفا منتهك الحقوق، حقيقة أن إسرائيل هي صناعة الغرب وبه تتقوى وبدعمه عاثت وأسرفت في الاعتداء، فإن شريحة كبيرة من العرب ستظل تنظر إلى مساعي الدمج كحلقة من مخطط فرض إسرائيل في المنطقة على حساب الحقوق والمصالح العربية، فكيف السبيل إلى تحقيق تكامل ذو أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، وهي محاور الشراكة، وهو يحتاج إلى امتداد شعبي لإنجاحه وموقف الشعوب على ما وصفناه في الأسطر القليلة السابقة.

وامتدادا لفكرة دمج إسرائيل ومقابلا لها، وأمام الحرص على تأمين مصالح الاتحاد وبسبب التشرذم العربي فقد تجاهل الطرف الأوربي في المراحل المختلفة لتطوير الشراكة مسألة المنظومة السياسة العربية الممثلة في الجامعة العربية أو التكتلات الإقليمية العربية التي تحكمها عوامل التاريخ والجغرافيا واللغة والمصير، لتأتي

عملية دمج إسرائيل على حساب الوحدة السياسية للدول العربية وهويتها السياسية. على هذه الصورة قام مسار برشلونة، وعلى نفس المنوال تأسس الاتحاد من أجل المتوسط. وحتى إذا تضمنت أدبيات الشراكة ما يثمن التعامل مع تكتلات عربية، فإن الربط بالصيغة القائمة يعني مزيدا من تضييع فرص تحقيق الترابط السياسي والتكامل الاقتصادي العربي، والصورة المحتملة ستكون أسوأ من مجرد ضياع فرص التكامل.

وقريبا من هذا وكتفرع عنه فإن الاتحاد الأوربي في سعيه الحثيث لتأطير العلاقة مع جنوب وشرق المتوسط وهيكلتها، ظل فاقدا للقدرة على توفير ضمانات نجاح مبادراته مع توفر القناعة لدى النخبة السياسية الأوربية بأن بوابة المرور إلى الاستقرار الكامل والتكامل المطلوب أوربيا هي حل النزاع العربي الإسرائيلي وأن أي جهد لربط مصالح أوربا الأمنية والسياسية والاقتصادية بجنوب المتوسط وشرقه لا سبيل لتحققه مادام مبررات تفجر الأوضاع قائمة، ومن المؤسف القول إن آمال الخروج من حالة العجز السياسي التي يعاني منها الاتحاد لا تزال بعيدة المنال.

وحتى مع إصرار بعض الدول العربية الشريكة على أن تكون التسوية العادلة للقضية الفلسطينية هدفا رئيسيا للشراكة إلا أن آليات العمل والممارسة ظلت تتجه إلى دمج إسرائيل دون التسوية العادلة والشاملة للنزاع.

اقتصاديا فإن السنوات الأولى من اتفاق الشراكة لم تشهد تطورا ملحوظا، غير أن البعد الإقليمي لها حقق بعض النمو في السنوات المتأخرة بحسب تقارير المفوضية الأوربية، بتأسيس آلية الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية، في إطار بنك الإستثمار الأوربي وذلك في عام ٢٠٠٣، وإنشاء مؤسسة آنا لينذ للحوار بين الثقافات بالأسكندرية عام ٢٠٠٥ تنفيذا لقرار وزراء خارجية الدول الشركاء عام ٢٠٠٤، كما شهد العام ذاته إنشاء الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، وتوقيع اتفاقية أغادير عام ٢٠٠٤ بشأن إقامة منطقة حرة بين دول الجنوب شملت المغرب وتونس ومصر والأردن. ومع أهمية مؤسسة العلاقة كوسيلة لتطويرها، إلا أن مرور حوالي عقد ونصف العقد من توقيع اتفاق برشلونة والانتقال إلى صيغة جديدة هي الاتحاد الذي المفترض أن يكون أعمق من الشراكة لم يغير من أسس

علاقة الجنوب بالشمال شيء. وبيان قمة باريس التي أطلقت الاتحاد من أجل المتوسط ظهر باهتا وفضفاضا وكرر الشعارات الممجوجة من حديث عن التعاون المتكافئ؟!، والمساواة بين سكان ضفتي المتوسط؟!، وتقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين دول المتوسط، وإنشاء شركات مختلطة وجامعات مشتركة...إلخ، وهي شعارات لا يمكن أن تساعد معطيات الواقع ولا مقومات تكريس الهوة بين الطرفين في تحقيقها.

يشمل التباين في العلاقات بين الطرفين ما عليه واقع النظم السياسية في دول جنوب وشرق المتوسط واستمرار الأوضاع على ما كانت عليه، بمعنى عدم تغير علاقة الحكام بالمحكومين، وهامش الحريات المتاح لم يؤثر في طبيعة العلاقة بشيء ذا بال. وتشير الإحصاءات إلى غياب أي تطور يحكم عليه بأنه إيجابي للطرفين، أو للطرف العربي، يأخذ بعين الاعتبار ازدياد حجم التبادل التجاري وارتفاع معدلات الاستثمار بتوازن. ومنطقة التجارة الحرة في حال القضاء على العقبات القانونية والإجرائية التي تقف أمامها فإنها

مرشحة إلى أن تقضي على الصناعات الصغيرة في دول جنوب وشرق المتوسط وليس من المتوقع أن تكون المنطقة مركزا لجذب الاستثمارات الأوربية في مجال الصناعة والخدمات كنتيجة للتجارة المحررة وذلك لتعثر الإصلاح السياسي ولجمود وتخلف الاقتصادات العربية التي لم تنجح برامج إعادة هيكلتها في تحسين أوضاعها وتطوير قطاعها الخاص. والوضع مرشح أن يكون أكثر سوءًا في ظل استمرار تعثر مشروع التكامل الاقتصادي العربي وفرض واقع تعامل الاتحاد الأوربي مع اقتصاديات الدول الشريكة متفرقة بدل وجود سوق متوسطي موحد تنتقل خلاله البضائع ورؤوس الأموال والعمالة بكل حرية ونظامية من سوريا وحتى المغرب، بحيث يكون ضمان للتماسك أمام الطرف الشريك وحافز كبير لجذب الاستثمارات.

وظلت تداعيات القضية الفلسطينية والحرب على العراق حائلا دون تحقيق مستويات مرضية من التقارب الثقافي بين شعوب ضفتي المتوسط. ولأن الجنوب والمشرق عاجز على تفعيل مواقفه في شكل موحد وعبر تكامل مؤسسي، فقد صار النموذج

المحتذى هو أن تتمركز الشراكة بين الاتحاد والدول الشريكة بشكل فردي عبر اتفاقات التعاون الثنائية المعلوم نتيجتها سلفا، حيث إن إقرار سياسة فتح الحدود والأسواق لا يحقق العدالة بين الشركاء وسيكون في صالح الاتحاد الأوربي أولا وإسرائيل ثانيا.

* * *

obeikandl.com